

لا تقطع بهادو في الثلاث في الحرة اذا لم يكن
 معه فدا ما لم تنقض العدة والرجعة تكون
 باحد امور في السنة مع القول بان يقول رجعت
 او رجوت وهما صريحتان في هذا المحل والتمسك
 وهما حقيقة بالصريح قاله الرافعي واخذت
 المحل او رجعت التحريم اذا صحب تلك سنة
 لا يقول محقق بل منه تمكيد المحل ورجعت
 التحريم وذكر الامر الثاني بقوله او بالسنة
 دون القول على الاظهر وضع خلافة قاله
 في التخصيص فان قوي في نفسه اي الى
 في نفسه بلام نفسي كما يدل عليه لفظ
 المقدمات لا القصد فقط **ان رجعت**
فودعت رجعة عندني رشد فها بينه
 وبين الله تعالى فقط ولا يصدق ان لم يدع
 ذلك حتى تزوجت من العدة ولو انفسر
 اللفظ دون السنة لما صح له الرجعة
 في ذلك فها بينه وبين الله تعالى لان السنة
 هي الاصل ولا يصح ذلك بدونها واما في
 الفاظ الرجعة على المشهور لعل السنة

بالوضع

بالوضع قاله **تث** ونحوه قول الشافعي واللفظ
 كاف وان يجزى على المشهور انه وفائدة كونه
 رجعة في الظاهر هو الباطن لزومه الكسوة
 والنفقة بعد العدة وبقيته اكمال الزوجية
 من قسم مع اخرى وغيره ولا يخفى لهما
 بينه وبين الله تعالى كما قاله **ان رجعت**
دون السنة للرجعة لا يكون رجعة على
 المشهور خلافا لما في حنبلة ولو صحبه
 قوله بلا سنة محتمل او غير محتمل واو في
 قبله بدونها واما قبله معها فحقيقة وظن
 كلامهم ان قصد اللذة مع النية لا في حال
 بد رجعة على غير ما لا في رشد القائل بحصول
 فيه فقط كما تقدم **والنفي** بدونها
 مطلق رجعة **حريم** ولا صدق لها فيه
 ومثله في الحرة الاستمتاع بها بغيره
 والرجعة كما في وجبة الا في جميع اشياء
 تحريم الاستمتاع بها والدقول عليها
 والكل معها وكلامها ولو لم يصرح
 في حفظها هذه النية التي يولد الاول